

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 24 - 2004/5/26

مسائل التسيير والإدارة

البند 7 من جدول الأعمال

تقرير عن خسائر ما بعد تسليم السلع
(في الفترة 2003/1/1 – 2003/12/31)



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2004/7-A

7 May 2004

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة لمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رقم الهاتف: 066513-2758

Mr J.J. Graise

كبير نائبي المدير التنفيذي (العمليات):

رقم الهاتف: 066513-2168

Mr D. Scalpelli

مساعد المدير التنفيذي المساعد ومدير
العمليات، مكتب مدير العمليات:

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص

يتناول هذا التقرير مسائل خاصة بالبلدان والسلع ويقدم وصفاً للنقص الذي اتخذها البرنامج للحد من خسائر ما بعد تسليم السلع إلى أدنى حد. وتغطي فترة التبليغ السنة التقويمية من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2003.

والخسائر التي تحدث بعد تسليم السلع هي الخسائر المتكبدة بعد وصول السلع إلى نقطة التسليم، أثناء عملية المناولة أو التخزين أو النقل الداخلي. ونقطة التسليم هي نقطة توجد في البلد المتلقي حيث ينتهي النقل الخارجي أو النقل البري، والتخزين والمناولة. وعندما تجري عملية النقل عبر البحر، تكون نقطة التسليم هي المكان الذي تُسلم فيه السلع من السفن بموجب العقد المبرم. وعلى خلاف الخسائر التي تحدث قبل تسليم السلع، والتي لا يشملها هذا التقرير، فإن خسائر ما بعد التسليم لا يغطيها حساب التأمين الخاص في البرنامج، الذي يكفل السلع انطلاقاً من لحظة حيازة البرنامج للسلع إلى نقطة التسليم. وعوضاً عن ذلك، يجب استرداد الخسائر التي تحدث في السلع بعد تسليمها من الطرف المكلف من الحكومة المتلقية أو مكتب البرنامج القطري.

وتتضمن الملاحق الثلاثة بهذا التقرير قائمة بالخسائر في السلع بحسب الأسباب ونوع السلع والبلدان. فالخسائر التي تعادل أو تزيد على 2 في المائة من صافي القيمة الإجمالية للسلع شاملة التكلفة والتأمين والشحن (سيف) التي يجري تناولها في أي بلد بعينه، ويتجاوز مبلغ 20 000 دولار أمريكي من حيث القيمة المطلقة، ترد في الملحق الثالث وتُدرج بحسب ترتيب تكلفة الخسارة المتكبدة بالدولارات الأمريكية. ويشير هذا التقرير تحديداً إلى الخسائر الجسيمة، بالأرقام المطلقة أو بالنسبة للقيمة الصافية "سيف"؛ كما ترد فيه الخسائر الجسيمة، وإن كانت صغيرة نسبياً المتكبدة في البلدان التي تُنفذ فيها برامج كبيرة. ويقدم الملحق الرابع وصفاً مفصلاً عن التدابير التصحيحية التي اتخذها البرنامج للحد من الخسائر على المستوى الإقليمي.

ويقدر إجمالي قيمة الخسائر من السلع شاملة التكلفة والتأمين والشحن خلال الفترة 2003 قيد التقرير بمبلغ 7.6 مليون دولار أمريكي، أي 0.41 في المائة من قيمة جميع السلع التي تم تناولها شاملة التكلفة والتأمين والشحن (6.8 مليون طن متري، بقيمة إجمالية شاملة التكلفة والتأمين والشحن تُقدر بمبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي). وهناك زيادة بالأرقام المطلقة أو النسبية مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة التي بلغت 4.2 مليون دولار أمريكي، أي 0.9 في المائة أكثر من عام 2002. وسبب الزيادة الأساس هو الحجم الهائل من الأغذية التي تم تناولها في عملية العراق. ويعزى أكثر من نصف جميع الخسائر المتكبدة في الأغذية في عام 2003 إلى أعمال النهب أثناء الحرب، وإلى الصراعات الأهلية التي تمزق العديد من البلدان وانعدام الأمن. وقد أحرز البرنامج تقدماً كبيراً في عام 2003 في التصدي للخسائر التي حدثت أثناء عملية التوزيع النهائي من قبل الشركاء المنفذين؛ وجاءت هذه الزيادة في مجموع الخسائر نتيجة لذلك. ويمكن عزو المستوى المنخفض نسبياً للخسائر إلى اتخاذ عدد من المبادرات الرامية إلى معالجة هذه المشكلة، والتي ترد في هذا التقرير.

مشروع قرار*

عند النظر في التقرير بشأن خسائر ما بعد تسليم السلع في حرة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 (WFP/EB.A/2004/7-A)، يلاحظ المجلس الخسائر المتكبدة الخاصة بالبلدان والسلع، وكذلك التدابير التصحيحية التي اتخذها البرنامج والحكومات وباقي الشركاء لتقليل خسائر ما بعد تسليم السلع إلى أدنى حد. ويحث المجلس الأمانة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحد من الخسائر، والسعي إلى الحصول على تعويضات من الحكومات التي ضيقت السلع نتيجة الإهمال، ومواصلة إبلاغ المجلس سنوياً بهذا الصدد.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.



الإجراءات التصحيحية المتخذة لتقليل خسائر ما بعد تسليم السلع إلى الحد الأدنى في المستقبل

متابعة تقرير المراجعة الداخلية لعام 2002 بشأن خسائر ما بعد تسليم السلع

- 1- منذ أواخر عام 2001، طلبت الجهات المانحة تأكيدات مجددة بأن البرنامج يتابع خسائر ما بعد تسليم السلع بدقة ويعد تقارير عن ذلك. ويأخذ البرنامج هذه المسألة مأخذ الجد، لاسيما عندما تطلب الجهات المانحة التأكيد بأن نظم المساءلة الداخلية والإجراءات تفي بمتطلباتها. وفي عام 2002، طلبت إدارة العمليات من مكتب المراجعة الداخلية استعراض عملية تتبع خسائر ما بعد تسليم السلع وإعداد تقرير عنها؛ وأعربت لجنة المراجعة في البرنامج عن تأييدها لهذا الطلب. وتناول هذا الاستعراض، الذي أجري خلال النصف الأول من عام 2003، جوانب تعريفية ومنهجية وتقنية وإجرائية وجوانب تتعلق بالمراقبة والإدارة، إضافة إلى مساءلة المديرين القطريين بشأن الإبلاغ عن الخسائر. ويُستعان بالنتائج في تحسين عملية إعداد التقارير في البرنامج ورفعها إلى المجلس.
- 2- ولم يصدر مكتب المراجعة أي توصيات "أساسية"، غير أنه قدم عشر توصيات "ذات شأن" أو "جدير بالاهتمام". ويمكن تلخيصها في أربعة أقسام رئيسية: (1) سوء ممارسات إدارة السلع في مستودعات النظراء الحكوميين وأو الشركاء المنفذين، بما في ذلك عدم كفاية نظم تتبع السلع، ونقص في التقارير عن السلع وانعدام الخبرة؛ (2) عدم كفاية المبادئ التوجيهية/الإجراءات على مستوى المنظمة بشأن أساليب التتبع القياسية للسلع الموجهة إلى نقطة التوزيع على المستفيدين (غالباً ما ينفذها النظراء الحكوميون والشركاء المنفذون)، واقتراض السلع وتسليفها؛ (3) ضرورة تعزيز نظام تتبع السلع المحوسب في البرنامج (كومباس)، لاسيما في نقطة التوزيع النهائية، والحث على عدم استخدام نظم أخرى لتتبع حركة السلع، (4) ضرورة توضيح تعريف خسائر ما بعد تسليم السلع، وما إذا كان ينبغي أن يتضمن العجز الناتج عن الطحن/التحويل أو الخسائر/التسرب المتكبدة بعد عملية توزيع السلع على المستفيدين. وقد ذكر مكتب المراجعة هذه النتائج نفسها خلال بعثات المكتب القطري للمراجعة في عام 2003؛ ويجري تناول هذه النتائج بالتفصيل أدناه، إلى جانب إجراءات المتابعة المتخذة.

آليات البرنامج للمراقبة تساعد على معالجة ما قد يحدث من خسائر جسيمة

- 3- تؤدي آليات البرنامج للمراقبة، لاسيما مكتب المفتش العام ومكتب المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، دوراً هاماً في تجنب حدوث خسائر، والإبلاغ عن حالات الاحتيال وسوء الإدارة. وفي جميع هذه الحالات، يتخذ البرنامج الإجراءات للتصدي للمشاكل والحيلولة دون وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.
- 4- ويتضمن مكتب المراجعة الداخلية "إدارة السلع" كمجال من مجالات المراجعة التي تمت تغطيتها خلال بعثات المراجعة في المكاتب القطرية. ويؤكد المكتب ما يلي: (1) وضع هيكل واضح لإدارة السلع؛ (2) يقوم المكتب القطري بإعداد تقارير شاملة ودقيقة وفي حينه عن تتبع السلع؛ (3) إجراء عمليات مراقبة ملائمة على السلع المخزنة في المستودعات؛ (4) إعداد تقارير عاجلة عن الخسائر في السلع؛ (5) ملائمة إجراءات المراقبة. ويتم إصدار التوصيات عندما تعتبر عمليات المراقبة ضعيفة أو غير ملائمة أو منعمة. ويتفقد مراجعو الحسابات أيضاً المستودعات خلال القيام بالبعثات لإجراء تفتيش مادي، وعدّ السلع المخزنة واستعراض سجلات المستودعات وإدارتها؛ وتصدر توصيات عندما يقتضي الحال ذلك. وقد استحدث البرنامج "دورة مراجعة" تنص على القيام بانتظام بمراجعة حسابات المكاتب القطرية التي تحدد في إطار نظام التقييم الداخلي للمخاطر، أنها معرضة للخطر، وتتم عملية المراجعة إما داخلياً وإما خارجياً.
- 5- وقد استعرض مكتب المراجعة الداخلية ممارسات إدارة السلع في 13 مكتبا ميدانياً تم زيارتها في عام 2003. ويمكن إيجاز النتائج التي خلص إليها المكتب وعددها 71 نتيجة في الأقسام الخمسة التالية: (1) لا يلتقط نظام كومباس جميع الحركات والخسائر التي تحدث في السلع في نقاط التوزيع النهائية؛ (2) سوء ممارسات إدارة السلع في مستودعات النظراء الحكوميين/الشركاء المنفذين؛ (3) عدم كفاية التقارير التي يعدها عن السلع النظراء الحكوميين/الشركاء المنفذون؛ (4) الإصابة بالحشرات؛ (5) عدم كفاية المبادئ التوجيهية بشأن القروض والسلف في مجال السلع. وترد هذه الأمور مفصلة أدناه، إلى جانب إجراءات المتابعة.

- 6- وفي عام 2003، ساعد مكتب المفتش العام على تفادي وقوع خسائر جسيمة في السلع من خلال عمليات تفتيش تجريها المكاتب القطرية والمكاتب الفرعية، والتحقق في الحالات المبلغ عنها للخسائر لتحديد الأسباب وإيجاد حلول لذلك. وخلال عام 2003، أجرى المكتب عمليات تفتيش في بلدان الجنوب الأفريقي الأربعة وأصدر توصيات بشأن تحسين: (1) الحالة المادية للمستودعات؛ (2) استرداد الأغذية التي سرقت وغير مسارها؛ (3) التوقف عن الدفع المسبق إلى الشركاء



المنفذين؛ (4) تكديس الأغذية تكديسا ملائما والاحتفاظ ببطاقات تخزين؛ (5) توفير الأمن للمستودعات. واتفق الموظفون على اتخاذ إجراءات تصحيحية وسيتم رصد التنفيذ.

7- واتخذ مكتب خدمات الإشراف مبادرة لإدارة المخاطر. ونُظمت حلقات تطبيقية في عدة مكاتب قطرية في عام 2003، بما في ذلك تحديد المخاطر الناجمة عن خسائر ما بعد تسليم السلع ووضع خطط عمل للحد من المخاطر المحددة.

المتابعة في البلدان التي حدثت فيها خسائر كبيرة في الماضي – بوركينافاسو وبنغلاديش

8- كما سبقت الإشارة في تقرير الفترة 1998-1999، شهدت بوركينافاسو خسائر قدرها 717 طنا متريا من الأسماك واللحوم المعلبة في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني 1996 و31 مارس/أذار 1999، بقيمة إجمالية بلغت 1.75 مليون دولار شاملة التكلفة والتأمين والشحن. وبالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية التي أُبلغ بها بالفعل المجلس في عام 2000، تعهدت الحكومة بسداد القيمة الكاملة لهذه الخسائر. وفي عام 2001، وُقِع على اتفاق يتضمن خطة لسداد المبلغ بين مكتب رئيس الوزراء ووزارة الزراعة والمكتب القطري للبرنامج. وقد سددت الحكومة بالفعل مبلغ 830 000 مليون دولار يشمل قيمة التكلفة والتأمين والشحن، ويبقى مبلغ 920 000 دولار أمريكي غير مسدد. وأدرج في الميزانية الوطنية لعام 2004 اعتماد لسداد مبلغ آخر قدره 500 000 مليون دولار أمريكي.

9- وتشكل الخسائر في السلع وتسربها في بنغلاديش موضوع مناقشة في المجلس منذ عام 2001. ووُزِع التقرير النهائي لدراسة تسرب المعونة الغذائية التي أجراها في بنغلاديش المعهد الدولي لأبحاث سياسات الأغذية في عامي 2002 و 2003 على أصحاب الشأن في أكتوبر/تشرين الأول 2003. وتضمن هذا التقرير تحليلا وتوصيات للحد من عمليات تسرب السلع. وفي اجتماع عقد في وقت لاحق في ديسمبر/كانون الأول 2003، أعربت حكومة بنغلاديش والجهات المانحة والبرنامج عن التزامها بتنفيذ توصيات الدراسة. ومنذ تلك الفترة، أُخذ عدد من التدابير النوعية، ومنها (1) إنشاء لجنة تقنية وأفرقة مهام لضمان اتباع نهج مركز وجيد التنظيم إزاء التنفيذ؛ (2) تطوير نظم التوزيع من قبيل مجرفات القياس الموحدة واستخدام حصص غذائية معلبة سلفا؛ و(3) نظم تتبع الأغذية؛ (4) تعيين موظفين لوجستيين وتحسين الخبرة في مجال الرصد والتقييم. وقبل عقد ذلك الاجتماع، اتخذ البرنامج خطوات للحد من عمليات التسرب.

ضرورة مواصلة تعزيز ممارسات إدارة السلع من جانب النظراء الحكوميين/الشركاء المنفذين

10- حظيت هذه الفكرة باهتمام كبير في عام 2003 من خلال تدريب موظفي النظراء الحكوميين والشركاء المنفذين على وحدة التدريب في مجال المستودعات التي استحدثها البرنامج عام 2001 بتمويل من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. ويرمي هذا التدريب إلى تحسين وتوحيد الممارسات في مجال المستودعات، وتفادي حدوث خسائر في السلع وإذكاء الوعي بنوعية وكمية الأغذية المتاحة للمستفيدين. ويتزايد الطلب على التدريب، إذ تم تدريب 500 موظف من موظفي الإمداد في البرنامج والشركاء في عام 2003. ومنذ بدء هذه المبادرة، تلقى 2 000 مسؤول التدريب؛ منهم 40 في المائة من موظفي البرنامج 40 و60 في المائة من الشركاء.

11- وعلى الرغم من أن مكتب المراجعة الداخلية أثار هذه النقطة باعتبارها مسألة هامة في عامي 2002 و 2003، فمن المهم أن يرصد شركاء البرنامج الاتجاهات والتحسينات على المديين المتوسط والطويل. ومن المبكر جدا قياس نتائج الجهود المبذولة في التدريب، وسترد الآثار في تقارير المراجعة الداخلية والتقارير السنوية عن الخسائر في المستقبل.

12- ومن المجالات التي ركز عليها في مشاورات المنظمات غير الحكومية في عام 2003 تحسين التقارير من جانب شركاء البرنامج المنفذين. وتم تعزيز مسؤوليات النظراء الحكوميين والشركاء المنفذين للبرنامج فيما يتعلق برفع التقارير في الاتفاق الميداني المنقح، الذي يتضمن حاليا نماذج موحدة لحسابات السلع لكي يعيها جميع الشركاء المنفذين. وتصب هذه التقارير الشهرية في نظام كومباس بشكل تلقائي، مما يعزز استخدام هذا النظام المؤسسي في نقطة التوزيع على المستفيدين.

التركيز على المبادئ التوجيهية والإجراءات المؤسسية لإدارة السلع

13- تم تحديث دليل تخزين الأغذية في البرنامج في عام 2003 ووزع على جميع المعنيين بالإمداد والموظفين الميدانيين بعد ما استعرضته شعبة البرنامج للنقل والاستعداد للطوارئ والتصدي لها ومعهد الموارد الوطنية بجامعة غرينتش في المملكة المتحدة.

14- وأجرت الشعبة المذكورة دراسة استقصائية عن المنصات النقالة المستخدمة في تخزين الأغذية في المستودعات في المكاتب القطرية في عام 2003. وحددت الدراسة الاستقصائية الظروف المناخية والمواسم النوعية الخاصة بالمنصات النقالة؛ وقد أضيفت هذه المنصات إلى قائمة المعدات الموحدة للمستودعات في البرنامج. وإضافة إلى تحديد موردين محتملين، أعدت مصفوفة توفق بين الشروط النموذجية الخمسة ومواصفات المنصات الموصى بها. وتستخدم هذه



المواصفات لإبرام اتفاقات طويلة الأمد مع موردي المنصات، مما يكفل توريد منصات جيدة واقتصادية ويمكن التعويل عليها.

15- وهناك دراسة أخرى بدأت مع أحد شركاء البرنامج في القطاع الخاص، وهو شركة TPG، لتقييم استخدام المنصات النقالة البلاستيكية بدلا من المنصات الخشبية. وتتضمن الفوائد المتوقعة لاستخدام المنصات البلاستيكية سهولة وضع معايير قياسية، والاستغناء عن استخدام البراغي وتقليل الأضرار التي تتعرض لها حاويات الأغذية وانخفاض قابليتها للاشتعال.

16- وتجري حسب الخطة مبادرة البرنامج للتدريب على التعاقد والإدارة في مجال النقل البري التي بدأت في عام 2003. وعُقدت ورش العمل التدريبية الثلاث الأولى في روما وأفريقيا في عام 2003، حيث بلغ مجموع موظفي البرنامج ممن تلقوا التدريب 45 شخصا. وستُنظم ورش العمل في جميع المناطق وستكرر على المستوى القطري في عام 2004. وقد وضعت هذه البرامج التدريبية لتوحيد المعارف والممارسات، وبناء القدرة في مجال التخطيط الاستراتيجي والتأهب للطوارئ والتعاقد والتنفيذ في مجال إدارة النقل البري. كما أنها تتضمن وحدة تدريبية الغرض منها هو التخفيف من حجم الخسائر المتكبدة في النقل واستردادها، والسلامة الغذائية والتكنولوجيا الغذائية.

17- وقد أصبح موقع كومباس التابع للبرنامج جزءا من موقع أوسع على الشبكة الداخلية للبرنامج، التي تتيح وصول جميع المكاتب القطرية إلى معلومات عن إدارة السلع.

تعزيز نظام كومباس باعتباره نظام تتبع السلع في البرنامج، لاسيما في نقطة التوزيع الأخيرة

18- عزز البرنامج تنفيذ نظام كومباس، وهو تطبيق معلومات الإدارة يساعد البرنامج ونظراءه على تتبع جميع حركات السلع بدأ من إنهاء النقل الخارجي وحتى نقطة التوزيع النهائية. ويعمل نظام كومباس كآلية إنذار للتقليل من حجم الخسائر في المستقبل. كما يشكل أداة قياسية فيما يخص عمليات الطوارئ لتتبع حركة السلع من البداية.

19- وفي عام 2003، رُكب نظام كومباس في خمسة بلدان جديدة؛ وفي البلدان الأخرى تم رفع مستوى النظم القائمة لتستجيب لمتطلبات الطوارئ أو العمليات الموسعة. ويُستعان بنظام كومباس الآن في 377 مكتبا ميدانيا في 77 بلدا. ويتوقع تركيب هذا النظام في نهاية عام 2004 في المكاتب القطرية المتبقية: الرأس الأخضر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصين، وكولومبيا، وكوبا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإكوادور، وغامبيا، وغانا، ومدغشقر، وموريتانيا، وناميبيا، وسانت تومي وبرينسيبي، والسنغال. ويوجد في بعض هذه البلدان بالفعل الوحدة التمهيدية لنظام كومباس.

20- ويقوم النظام بالفعل في 30 في المائة من الحالات بتتبع جميع حركات السلع حتى نقطة المستفيدين أو نقطة التوزيع الأخيرة. ولكن النظام لا يزال يقتصر على تتبع حركات السلع الأساسية في النقاط التي يسلم فيها البرنامج الأغذية إلى الحكومة أو المنظمات غير الحكومية الشريكة. ولدى النظام القدرة على التقاط جميع المعلومات، إذا ما وردت. ويتوقف هذا على الأسلوب الذي يتبعه البرنامج لإدارة العلاقات مع شركائه، لاسيما على مستوى المكتب القطري. وحظيت هذه المسألة بتركيز أكثر في عام 2003، عقب المراجعة الداخلية لخسائر ما بعد تسليم السلع في عام 2002. والرقم المستهدف هو 80 في المائة من جميع المكاتب القطرية لتتبع حركات السلع حتى نقطة التسليم للمستفيدين بحلول نهاية عام 2004.

21- ويقضي توجيه صادر عن إدارة العمليات بأن تستعين جميع المكاتب الميدانية بنظام كومباس بوصفه نظام تتبع السلع في المنظمة، وأوضح التوجيه المسؤولية الملقاة على عاتق مديري المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية في تتبع السلع.

22- وتوجت المفاوضات مع المنظمات غير الحكومية في عام 2003 بمراجعة الاتفاق الميداني الموحد للبرنامج مع جميع الشركاء المنفذين. وأدرج نموذج خاص للتقرير الشهري عن التوزيع، مع زيادة تركيز على مسؤوليات الشركاء المنفذين في إعداد التقارير. وقد أصبح الآن السداد الكامل لتكاليف توزيع الأغذية على الشركاء المنفذين مشروطا بتقديم تقارير شهرية عن الأغذية. وسيساعد هذا الأمر النظام على التقاط معلومات كاملة عن حركة السلع، بما فيها الخسائر المتكبدة في نقاط التوزيع الأخيرة.

23- وبدأ وضع نسخة منقحة لنظام كومباس في عام 2003. وبدأ نشر هذه النسخة الجديدة، وهي كومباس 2.0؛ ويعمل النظام في المكاتب القطرية في كينيا والصومال بنبروبي ومكتب الميناء في مومباسا. ويتضمن كومباس 2.0 نسخة محسنة من نظام كومباس التمهيدي ونظام كومباس، لتتبع السلع، وأداة جديدة لمعالجة الفواتير، ووحدات بينية للشركاء المتعاونين. وقد وضعت خطط النشر والحدود الزمنية في المناطق الأخرى، ويتوقع إتمامها في نهاية عام 2004.

24- ويسجل نظام كومباس القروض السلعية وسدادها ويرصدها، ويتلقى مستخدمو النظام تدريبا على المبادئ التوجيهية بشأن تتبع السلع. غير أن المراجعة الخارجية بشأن خسائر ما بعد تسليم السلع لعام 2002 أدركت ضرورة وجود مبادئ توجيهية معيارية في المنظمة لمعالجة القروض والسلف في السلع، وليس مجرد تتبعها. وهذه مسألة بنوي البرنامج تناولها.



معالجة مسائل الإصابة بالحشرات

25- أجرت شعبة النقل والاستعداد للطوارئ والتصدي لها بالبرنامج، وكذلك معهد الموارد الطبيعية في جامعة غرينتش بالمملكة المتحدة دراسة ممارسات التدخين في شرق أفريقيا وأصدرت توصيات عن أفضل الممارسات. وتشكل هذه التوصيات الأساس للتدريب الخاص بمكافحة الآفات/التدخين الذي يتم تطويره، ويزعم تنفيذه في عام 2004. ويرمي التدريب إلى إسداء المشورة بشأن التدابير الوقائية لمكافحة الآفات، وتقييمات النوعية وتقييم أداء الجهات المتعاقدة، وأداء الرش، وتخفيض تكاليف تدخين السلع المخزنة.

توضيحات بشأن تعريف خسائر ما بعد تسليم السلع

- 26- أوصى تقرير المراجعة الداخلية عن خسائر ما بعد تسليم السلع لعام 2002 بتوضيح مسألة تعريف خسائر ما بعد تسليم السلع بهدف تحديد ما إذا ما كان ينبغي مثلا إدراج النخالة الناتجة عن طحن الحبوب، والخسائر والتسرب التي يتكبدها المستفيدون بعد تلقي الحبوب الكاملة، وكذلك شحنات السلع التي رفضتها الحكومات المضيفة، في هذه الخسائر.
- 27- ووضحت مسألة الطحن في التقرير عن خسائر ما بعد تسليم السلع لعام 2002 وفي تقارير المشاريع الموحدة لعام 2003 للجهات المانحة. ولا تعتبر النخالة، وهي ناتجة عن عمليات الطحن، خسارة ناجمة عن عمل ينطوي على الاحتيال والإهمال في إدارة السلع.
- 28- واتفقت إدارة العمليات في عام 2003 على قائمة موحدة بأسباب الخسائر في السلع؛ وأدرجت شفرات لها على نظام كومباس 2.0، وستسجل الخسائر بوضوح في نظام كومباس 2.0 بوصفها خسائر حدثت بعد تسليم السلع أو قبله، مما يمكن البرنامج من معالجة الأسباب المتكررة الواردة ذكرها باتخاذ تدابير تصحيحية ووقائية.

إدخال تحسينات على مشتريات السلع للحد من الخسائر بأقصى درجة

- 29- زادت دائرة المشتريات الغذائية في البرنامج من عدد وحجم مشتريات السلع محليا وإقليميا في عام 2003، مما ساهم في الحد من خسائر التسليم ورفض الشحنات. وتشتري الأغذية، كلما كان ذلك ممكنا، محليا وإقليميا في البلدان النامية. ف شراء الأغذية في أقرب نقطة من المستفيدين يقلل عمليات النقل والمناولة والتخزين، مما يقلل من الخسائر. وتجعل المشتريات المحلية والإقليمية أيضا المستفيدين يُقبلون أكثر على الأغذية، مما يحد من مسألة رفض السلع.
- 30- وفي عام 2003، اشترى البرنامج 2.7 مليون طن متري من الأغذية بمبلغ 634 مليون دولار في 84 بلدا، تم شراء 70 في المائة منها في 70 بلدا من البلدان النامية. وفي عام 2002، اشترى البرنامج 1.5 مليون طن متري من الأغذية بمبلغ 307 ملايين دولار، وأقل من نصف هذه الكمية تم شراؤه في عام 2003. ولا تشمل إحصاءات عام 2003 الأنشطة الاستثنائية مثل شراء 1.3 مليون طن متري من القمح المحلي في العراق بواسطة وزارة التجارة أو إعادة التفاوض على عقود النفط مقابل الغذاء بقيمة 4.2 مليون طن متري.
- 31- ويتخذ البرنامج إجراءات صارمة لشراء الأغذية بهدف مراقبة الخسائر في السلع حيث قام بما يلي: (1) عين شركات تفتيش للتحقق من نوعية الأغذية وكميتها وتعبئتها في أكياس قبل تحميلها، مع رفض الكميات التي تعرضت لأضرار؛ (2) تم تعزيز شروط الأداء والجزاءات في حالة عدم امتثال الموردين للالتزامات المتعاقد بشأنها، مما يعزز موقف البرنامج ضد الموردين الذين لا يسلمون المنتج الصحيح؛ (3) الإبقاء على الموردين الموثوق فيهم وذوي الخبرة والقدرة المثبتة دون سواهم على قائمة الموردين؛ (4) خفضت عقود الشراء على أساس شروط عدم سداد رسوم التسليم من حجم الخسائر لأن الكميات الموزعة هي وحدها التي يتحمل قيمتها البرنامج أما الشحنات التي تُفقد أو تتعرض للضرر فالجهة الموردة هي التي تدفع فاتورتها.

العمل الجاري للفريق العامل المعني بإدارة السلع

- 32- يقوم الفريق العامل المعني بإدارة السلع، الذي أنشأته شعبة النقل والاستعداد للطوارئ والتصدي لها في البرنامج في عام 2001، الذي تم توسيعه في عام 2003 ليشمل ممثلا عن دائرة المشتريات الغذائية، بتحديد أسباب الخسائر بهدف وضع سياسات وإجراءات ومبادئ توجيهية لإدارة السلع.
- 33- ولتفعيل المفاهيم التي يتناولها الفريق، مُنحت الشعبة الموافقة لإنشاء وظيفة موظف متفرغ تماما لمراقبة نوعية السلع خلال فترة السنتين 2004-2005. وتتضمن اختصاصات هذه الوظيفة إسداء المشورة إلى المكاتب القطرية بشأن تغليف السلع، ومعالجة الخسائر التي تلحق بالسلع بعد التسليم وقبله.
- 34- وحدد الفريق أيضا نقاط ضعف في المهارات الخاصة بعملية الطحن والتقوية في البرنامج. ومن المزمع إجراء دراسة استقصائية شاملة عن عمليات الطحن في الربع الأول من عام 2004. وتُظمت ورشة عمل عن الطحن لزيادة فهم إدارة نوعية الأغذية، وعمليات تحويل الحبوب وتقويتها. وعقدت ورشة العمل الأولى في روما في أواخر عام 2003،



حضرها 14 موظفا رفيعي المستوى من جميع المناطق التي تلقت التدريب. وسينفذ التدريب خلال عام 2004، ويستهدف في البداية كبار موظفي الإمداد والمشتريات، والمتخصصين في مجال المشتريات الغذائية وموظفي البرامج من المكاتب القطرية والإقليمية، ثم يتبعه مرحلة ثانية يتلقى فيها الموظفون المبتدئون التدريب.

مزيد من التبسيط لنظام البرنامج لإدارة السلع قيد التسليم

35- تُبذل مزيد من الجهود لتحسين نظام إدارة السلع قيد التسليم، تجنباً لحدوث تقصير أو إفراط في الإمداد بالأغذية من شأنه أن يؤدي إلى تدهور السلع بعد التخزين. وفي سياق اللامركزية واستعراض أساليب العمل، يبذل البرنامج جهوداً متضافرة لوضع نظام أكثر تجاوباً للإدارة السلعية والنقدية للسلع قيد التسليم، ويدرس السبل الناجعة لتقليص فترات انتظار تقديم السلع من الجهات المانحة إلى المستفيدين إلى أدنى حد ممكن. وتعتبر الجهة المنسقة للسلع قيد التسليم في المكاتب القطرية مسؤولة عن تقديم جداول زمنية لطلبات الإرسال، وإعداد تقارير شهرية عن السلع قيد التسليم لجميع العمليات. ويتولى كل مدير للسلع قيد التسليم في المكتب الإقليمي المسؤولية عن تجميع التقارير القطرية عن السلع قيد التسليم ويعمل كهمزة وصل بين المكاتب القطرية والمقر الرئيسي.

النظام التجريبي الموسع لرصد التغذية المدرسية، نظام آرغوس

36- تعمل دائرة التغذية المدرسية في البرنامج مع المكاتب القطرية لتجربة نظام رصد للتغذية المدرسية في المدارس المتلقية. ويقوم الموظفون الذين تلقوا التدريب في المدارس بإدخال بيانات شهرية في نظام آرغوس، وهو جهاز إلكتروني شبيه بجهاز الصرف الآلي. وتنقل البيانات إلى مركز لجمع البيانات في فرنسا، حيث تكون متاحة لوزارة التعليم والبرنامج على موقع شبكي؛ وتشمل البيانات معلومات عن مقدار ونوع الأغذية الواردة وعدد الوجبات المقدمة؛ ويمكن مضاهاة البيانات بنظام كومباس وقاعدة البيانات الأخرى في البرنامج لتحديد الفجوات.

37- ويشغل نظام آرغوس الآن في 650 مدرسة في 10 بلدان: وهي أفغانستان والرأس الأخضر وتشاد والسلفادور وغينيا بيساو وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق وسانت تومي وبرينسيبي والسودان. وفي أربعة من هذه البلدان، وهي أفغانستان والرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزامبيق، تم تركيب الجهاز في عدد كاف من المدارس التي يدعمها البرنامج لضمان توفير عينة تمثيلية علمياً في البلد برمته. وتشتمل البيانات التي يتم إدخالها على الأمور التالية: (1) معلومات عن التلاميذ بحسب الدرجة والجنس، من قبيل الحضور والمواظبة وعدد أيام الدراسة؛ (2) كمية ونوعية السلع التي تتلقاها المدارس وتوزعها؛ (3) أيام توزيع سلعة؛ (4) مجموع أيام التغذية المزمعة مقابل أيام التغذية الفعلية؛ (5) توازن الحصص الغذائية، أو نصيب مجموع الحصص الموزعة في أيام التغذية.

38- ويبحث قسم التغذية في المدارس على زيادة الشفافية في نظام التغذية المدرسية ككل، لاسيما على مستوى المدرسة ومستوى الآباء. وعندما تدرك جمعيات المعلمين والآباء أو المجموعات الأخرى المعنية بإدارة المدارس كمية الأغذية المزمعة للمدارس، لكل طفل، فإنها ستعمل على رصد المشاكل وإعداد تقارير بشأنها ومعالجتها على نحو فعال.

الخسائر التي لحقت بالسلع بعد تسليمها إلى الحكومات المتلقية خلال فترة الإبلاغ قيد الاستعراض

عرض عام

39- يغطي هذا التقرير السلع التي قدمها البرنامج من خلال عملياته في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الثاني 2003. فأتناء تلك الفترة، اضطلع البرنامج بمناولة 6.8 مليون طن متري من السلع، بقيمة شاملة التكلفة والتأمين والشحن تقدر بمبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي. وبلغت القيمة الصافية للخسائر من السلع شاملة التكلفة والتأمين والشحن أثناء الفترة قيد الاستعراض 7.6 مليون دولار أمريكي، أي 0.41 في المائة من قيمة جميع السلع التي تم تناولها شاملة التكلفة والتأمين والشحن.

40- وسجل البرنامج أيضاً استرداد 215 000 دولار من عمليات بيع السلع التي لم تعد صالحة للاستهلاك البشري أو من خلال دعاوى لاسترداد الخسائر التي تسبب فيها المتعاقد الخاص. ولا تحدث عمليات البيع للتخلص من السلع إلا بعد صدور شهادات تثبت أن هذه السلع لم تعد صالحة للاستهلاك البشري، ولكن تظل لها قيمة كأعلاف للحيوانات أو لبعض الأغراض الصناعية. وتخضع عمليات البيع لإشراف دقيق يضمن عدم إعادة طرح السلع للاستهلاك البشري. ويقوم البرنامج بتعزيز الأساليب المحاسبية لعمليات الاسترداد عن طريق شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات، كما أنه أبلغ أكثر من مرتين عن مبلغ عمليات الاسترداد التي تحققت في عام 2002. وتتبع البرنامج الجزاءات التي تطبق على موردي الخدمات بسبب الخسائر التي تحدث تحت إشرافهم، من خلال نظام كومباس 2.0 في عام 2003.



الخسائر بحسب الأسباب

41- يبين الملحق الأول أن 50 في المائة من جميع الخسائر التي حدثت في عام 2003، والتي تصل قيمتها إلى 4 ملايين دولار أمريكي تقريبا، مردها إلى أعمال النهب أثناء الصراعات الأهلية، أما الأسباب الرئيسية للخسائر المتبقية فيه ترجع إلى أعمال النهب والسلب وسوء مناولة السلع خلال العبور، وإعادة التجهيز والتعبئة.

الخسائر بحسب السلع

42- يبين الملحق الثاني أن معظم الخسائر الجسيمة من حيث القيمة الصافية شاملة التكلفة والتأمين والشحن حدثت في الحبوب (القمح البلغاري، والذرة، ومسحوق الذرة، والأرز، والقمح، ودقيق القمح) ويليها البقول والزيوت النباتية. وتشتت الخسائر في هذه المجموعات السلعية الثلاث بنسبة 75 في المائة من قيمة جميع الخسائر الواردة في التقرير. ومع ذلك، فليس هناك ما يثير الدهشة لأن التشكيلة العامة للأغذية التي يوزعها البرنامج تتألف من النسبة نفسها لهذه الفئات السلعية الثلاث. وحدثت خسائر كبيرة أيضا في خليط الذرة بالصويا وخليط القمح بالصويا، وخليط الذرة والصويا، وخليط القمح والصويا، بسبب أعمال النهب أثناء الحرب في العراق وليبيريا.

الخسائر بحسب الطرف المسؤول

43- أقل من نصف خسائر ما بعد تسليم السلع حدثت تحت إشراف الإدارة المباشرة للنظرء الحكوميين، وقد تكبد البرنامج نفسه 20 في المائة من هذه الخسائر، وتكبد الشركاء المنفذون غير الحكوميين 15 في المائة من الخسائر، في حين تكبدت شركات ومقدمي خدمات النقل والإمداد الغذائي سائر الخدمات 5 في المائة من الخسائر. وبالمقارنة مع الحالة قبل عشر سنوات، يقوم البرنامج بإدارة نسبة متزايدة من الأغذية التي تعهد بها إليه الجهات المانحة، لاسيما أثناء عمليات الطوارئ الواسعة والمعقدة. ولهذا السبب، يتحمل البرنامج نسبة عالية مماثلة من جميع الخسائر. وتحظى التقارير الدقيقة عن حركات السلع التي لا يديرها البرنامج مباشرة بمزيد من الاهتمام كما أوصت بذلك المراجعة الداخلية لخسائر ما بعد تسليم السلع لعام 2002.

خسائر بحسب البلد المتلقي

44- كما جاء في الملحق الثالث، كل 26 مشروعا فرديا في 13 بلدا خسائر صافية في السلع تعادل أو تزيد على 2 في المائة من القيمة الإجمالية التي تناولها البرنامج، بقيمة صافية مطلقة تبلغ 20 000 دولار أمريكي شاملة التكلفة والتأمين والشحن. وهذه البلدان هي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجورجيا، والعراق، ولاو، وليبيريا، ومدغشقر، وموريتانيا، وملاوي، ونيكارغوا، وباكستان، والسودان، وزمبابوي.

45- وسجلت أربعة بلدان خسارة في السلع بعد تسليمها بنسبة عامة تعادل أو تزيد على 2 في المائة من القيمة الإجمالية التي تناولها البرنامج، بقيمة صافية مطلقة تبلغ 20 000 دولار أمريكي شاملة التكلفة والتأمين والشحن. وهذه البلدان هي جمهورية أفريقيا الوسطى ولاو وليبيريا ونيكارغوا. ويرد أدناه تحليل لهذه الحالات بمزيد من التفصيل.

46- وتكبدت ثمانية بلدان خسائر ما بعد تسليم السلع بمبلغ 100 000 دولار أمريكي بقيمة مطلقة شاملة التكلفة والتأمين والشحن. وهذه البلدان هي: جمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق وليبيريا وملاوي ونيكارغوا وباكستان والسودان وزمبابوي. ويرد أدناه تحليل لهذه الحالات بمزيد من التفصيل، وبترتيب تنازلي للقيمة المطلقة للخسائر شاملة التكلفة والتأمين والشحن.

47- تعرضت ليبيريا لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 7 437 طنا متريا، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 53 836 طنا متريا، وقيمة صافية بلغت 2.5 مليون دولار أمريكي بقيمة صافية شاملة التكلفة والتأمين والشحن. وقد كانت هذه الخسائر التي تبلغ نسبتها 17 في المائة كبيرة مقارنة بمبلغ 15.2 مليون دولار أمريكي من مجموع السلع التي تم تناولها. وحدثت أكبر الخسائر في البقول والقمح البلغاري والزيوت النباتية وخليط الذرة بالصويا نتيجة أعمال النهب التي حدثت أثناء الحرب. ومع انتهاء الحرب في آب/أغسطس 2003، اتخذ المكتب القطري التدابير على مستوى الميناء والمستودعات لتعزيز إدارة السلع، بما في ذلك؛ (1) إعادة تأهيل مرافق المستودعات في منروفيا؛ (2) تفعيل نظام كومباس وتوظيف متطوع من متطوعي الأمم المتحدة لإدارة النظام؛ (3) توظيف موظفي مستودعات لتشديد المراقبة على حركة السلع؛ (4) تعزيز خدمات الأمن؛ (5) إجراء عمليات جرد فعلية في كل شهر يشرف عليها مراقب مستقل؛ (6) إعداد تقارير شهرية عن الخسائر في الأغذية. وتضمنت التدابير المتخذة على مستوى نقطة التسليم الآممية ومستوى نقطة التسليم الأخيرة ما يلي: (1) إجراء تدريب في إدارة الأغذية لموظفي البرنامج والشركاء المنفذين؛ (2) تفتيش مستودعات الشركاء المنفذين تفتيشا منتظما؛ (3) تسجيل المستفيدين وإجراء عمليات تحقق لتحديد العدد الدقيق للمستفيدين في مخيمات



النازحين؛ (4) اعتماد معظم الشركاء المنفذين طريقة التوزيع الجماعي للأغذية؛ (5) وضع خطط مع الشركاء المنفذين لتحميل الأغذية لتوزيعها في إطار زمني متفق عليه تجنباً لعودة الأغذية غير الموزعة؛ (6) توفير حرس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والحماية في مواقع التوزيع التي تعرف ظروفًا أمنية غير مستقرة.

48- تكبد العراق خسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 2 805 أطنان متريّة، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 1.9 مليون طن متري، وذات قيمة صافية تبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي شاملة التكلفة والتأمين والشحن. وقد كانت هذه الخسارة التي تبلغ نسبتها 0.2 في المائة صغيرة مقارنة بالقيمة الإجمالية للسلع التي تم تناولها وتبلغ 740 مليون دولار أمريكي. وحدثت أكبر الخسائر في الأغذية المركبة، وخليط القمح والذرة والبقول والسكر أثناء نشوب الحرب.

49- وبُذلت جهود حثيثة في العراق لتخفيف حجم الخسائر في السلع بعد تسليمها. وفي بداية عام 2003، أصبح من الواضح أن سلسلة الإمداد الخاصة بنظام التوزيع العام في وزارة التجارة، من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، ستتوقف على الأرجح بسبب الحرب، مما يحرم 26 مليون عراقي من الغذاء، يعتمد 60 في المائة منهم على هذا النظام. وقد أُطلق البرنامج أوسع عملية طوارئ عرفها التاريخ وكانت مصحوبة بالعملية الثنائية الممولة من برنامج النفط مقابل الغذاء، حيث تم توزيع 2.1 مليون طن متري من السلع على مدى ستة أشهر. ونظراً إلى الحجم الكبير للأغذية التي تم شراؤها ونقلها إلى 18 محافظة في العراق من خلال ممرات النقل، فإن حجم الخسائر كان ضئيلاً خلال عملية العبور من نقاط الوصول ومستودعات وزارة التجارة.

50- وتضمنت مبادرات المكتب القطري في العراق الرامية إلى الحد من الخسائر مبادرات بناء القدرة. وتمكن 50 موظفاً على المستوى الوطني بفضل التدريب السابق للحرب في مجال إدارة المستودعات والتقييم السريع للمرافق من تلقي الأغذية وتوزيعها عندما كان الوجود الدولي داخل البلد أمراً متعذراً. ومع عودة الموظفين الدوليين، أُجري تدريب "في الوقت المناسب" بشأن العمليات والإمداد وإدارة المستودعات وتجهيز المكاتب والتقييم السريع للمرافق والبرمجة، للخبراء الاستشاريين المعيّنين لفترات قصيرة والموظفين المحليين والشركاء الاحتياطيين وموظفي وزارة التجارة. وتم نشر نظام كومباس في إيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وسوريا وتركيا، مما كفل توزيع كميات هائلة من الأغذية بكفاءة في العراق.

51- وبالرغم من انعدام الأمن، استمرت عملية الإمداد التي ينفذها البرنامج مع أقل قدر من الانقطاع؛ وتوقفت عمليات الإرسال إلى العراق لمدة يومين بعد تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في 19 آب/أغسطس 2003. وتأثرت مبادرات الرصد من جراء تدهور الحالة الأمنية وتوقفت بعد التفجير الثاني الذي تعرض له الأمم المتحدة في بغداد في أيلول/سبتمبر 2003. وكان البرنامج مسؤولاً بالكامل في ثلاث محافظات شمالية عن عملية الإمداد. وساهمت الاتفاقات المبرمة مع سلطة التحالف المؤقتة في حماية المستودعات للحد من أعمال النهب بأكثر درجة ممكنة. وأفاد مراقبو الأسواق عن حدوث عمليات بيع متفرقة لسلع البرنامج؛ وأبلغت وزارة التجارة بذلك. وحدثت معظم خسائر ما بعد التسليم خلال عملية النقل وإصلاح الأكياس الممزقة في المستودعات.

52- ولم تكن المعلومات عن الخسائر في السلع بعد تسليمها خلال المراحل الأخيرة من التوزيع متاحة لأن البرنامج لم يكن مسؤولاً عن التوزيع النهائي على المستفيدين؛ ولم تقدم وزارة التجارة أرقاماً عن هذه الخسائر الناجمة. ولم يسمح لمراقبي البرنامج إلا بتقييم ما إذا تسلمت الأسر مستحقاتها الشهرية، ولكن بالنظر إلى حجم عمليات الإرسال فقد تم الإبقاء على الخسائر عند الحد الأدنى.

53- تعرضت زمبابوي لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 1 818 طناً مترياً، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 373 899 طناً مترياً، وقيمة صافية بلغت 442 550 دولاراً شاملة التكلفة والتأمين والشحن. وقد كانت نسبة هذه الخسارة، البالغة 0.6 في المائة، صغيرة مقارنة بمبلغ 77 مليون دولار أمريكي من مجموع السلع التي تم تناولها. وحدثت أكبر الخسائر في الذرة ومسحوق الذرة والزيوت النباتية نتيجة السرقة أثناء عملية العبور. وقام المكتب القطري فوراً بتعزيز الأمن على المستودعات المركزية، بالاستعانة بموظفي الأمن. وأجري تدريب على مستوى البلد للشركاء المنفذين بشأن أفضل الممارسات، ودورات تدريبية لتجديد المعلومات وإتاحة التدريب للشركاء المنفذين الجدد. وأجريت زيادة عدد الموظفين وفرص التدريب بالنسبة لوحدة تتبع السلع. وعندما يكون تكديس السلع في الهواء الطلق أمراً لا مفر منه، تُستخدم عمليات التكديس على شكل هرمي لضمان جريان المياه بشكل مناسب. وعزز المكتب القطري أيضاً التنسيق بين المسؤولين عن الإمداد ومراقبي المعونة الغذائية وموظفي الشركاء المنفذين الميدانيين. فعلى سبيل المثال، يتلقى مراقبو المعونة الغذائية المشورة من موظفي الإمداد بشأن مسائل إدارة السلع. ويقوم المراقبون المستقلون بمراجعة عمليات المستودعات ويوصون بإجراء عمليات مراقبة، ويسلطون الضوء على الممارسات غير اللائقة.



54- تعرضت جمهورية أفريقيا الوسطى لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 1 809 أطنان مترياً، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 5 809 أطنان مترياً، بقيمة صافية بلغت 442 100 دولار أمريكي شاملة التكلفة والتأمين والشحن. وقد كانت هذه الخسارة التي بلغت نسبتها 27 في المائة كبيرة مقارنة بالقيمة الإجمالية للسلع المتناولة وقدرها 1.6 مليون دولار. وكانت أهم الخسائر في مسحوق الذرة وخليط الذرة والصويا والسكر لأن المستودعات تعرضت للنهب في مطلع عام 2003 خلال محاولات القيام بالانقلاب؛ وبعد ذلك، عززت السلطات الإجراءات الأمنية. وعزز المكتب القطري رصد توزيع الأغذية، وعيّن مزيداً من الكُتاب المكلفين بالجرد لمراقبة حركة الأغذية، وطبق شروط الجزاءات في مجال عقود النقل والإمداد الغذائي. وتتوقع جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2004 إجراء تدريب في مجال الإدارة يستفيد منه جميع موظفي المستودعات، وتطبيق نظام كومباس وتنفيذ اتفاقات مع شركات النقل الخاص.

55- تعرضت نيكارغوا لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت 501 طن متري، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 24 454 طناً مترياً، بقيمة صافية بلغت 371 550 دولاراً شاملة التكلفة والتأمين والشحن. وقد كانت هذه الخسارة التي بلغت نسبتها 4.5 في المائة كبيرة مقارنة بالقيمة الإجمالية للسلع المتناولة، والبالغة 8 ملايين دولار من مجموع السلع التي تم تناولها. وحدثت أكبر الخسائر في الزيوت النباتية عقب حريق شُيِّد في مستودعات ليون. وعززت الإجراءات الأمنية في جميع مستودعات البرنامج والحكومة بعد الحريق. وتلقى جميع موظفي المستودعات التدريب، وفُحصت أجهزة إطفاء الحريق والشبكات الإلكترونية فحصاً دقيقاً. وجميع مستودعات البرنامج الآن مؤمنة وتنظر الحكومة في تأمين جميع السلع التي تقع تحت مسؤوليتها المباشرة.

56- تكبد السودان خسائر في السلع بعد تسليمها وصلت في مجموعها إلى 728 طناً مترياً، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 660 219 طناً مترياً، بقيمة صافية شاملة التكلفة والتأمين والشحن تبلغ 291 200 دولار أمريكي. وقد كانت الخسارة التي بلغت نسبتها 0.6 في المائة صغيرة مقارنة بقيمة مجموع السلع التي تم تناولها وقدرها 45 مليون دولار. وأهم الخسائر حدثت في الزيوت النباتية لأنها أصبحت رديئة أثناء التخزين. وفي عام 2003، أجرى المكتب القطري تدريباً في مجال تهوية وإدارة مستودعات السلع في العبيد لمعالجة الخسائر. ويولي مزيد من الاهتمام الآن للممارسات الصحية واحتواء الإصابة بالحشرات. وللتقليل من الخسائر في الزيوت النباتية إلى أدنى حد، كُتبت الحاويات في شكل خمسة صفوف فقط على حد أقصى. وأنشأت الرفوف في العبيد لاستيعاب الحاويات الهشة لتفادي وقوع خسائر والاستفادة القصوى من المساحة؛ وكان الإصلاح يتم عندما يقتضي الحال ذلك.

57- تكبد ملاوي خسائر في السلع بعد تسليمها بلغ حجمها الإجمالي 1 136 طناً مترياً، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 134 384 طناً مترياً بقيمة صافية شاملة التكلفة والتأمين والشحن 270 450 دولاراً. وقد كانت هذه الخسارة التي بلغت نسبتها 0.8 في المائة صغيرة مقارنة بقيمة مجموع السلع التي تم تناولها وقدرها 34 مليون دولار. وأكبر الخسائر حدثت في الذرة ومسحوق الذرة نتيجة أعمال السرقة التي حدثت أثناء العبور. ويقوم المكتب القطري في ملاوي الآن بتحليل جميع معدلات الخسائر التي تحدث أثناء العبور لإصدار شركات النقل وضعهما تحت الاختبار أو فرض جزاءات مالية ضدها، إذا اقتضى الحال. وتحمل شركات النقل أيضاً جزاءات بالقيمة الشاملة للتكلفة والتأمين والشحن بشأن الضياع أو الضرر الذي يلحق بأي سلعة تكون تحت مسؤوليتها. ويقوم حراس المخازن بتفتيش الشاحنات للتأكد من أن الأغذية السقفية أو الأقمشة المشمعة سليمة لا تسمح بمرور المياه؛ وإذا لم تكن كذلك، يرفض أمناء المخازن تحميلها إلى أن يُصحح الخطأ. أما الضرر الذي يلحق بالسلع نتيجة المشاكل المتعلقة بالمستودعات، مثل تسرب مياه الأمطار، فتُخصم من فواتير مُلاك المستودعات. وتلقى موظفو المستودعات تدريباً في مجال المستودعات والسلع. ويتم مواءمة بيانات المستودعات لبيانات كومباس يومياً لسد الفجوة بين السلع المخزنة فعلاً في المستودعات ومخزونات نظام كومباس بأكبر درجة. ويجري الآن تطوير شبكة الاتصالات بين المستودعات والمكتب القطري بشبكة بريد إلكتروني لا سلكي.

58- تكبدت باكستان خسائر في السلع بعد تسليمها بلغت 148 طناً مترياً، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 54 274 طناً مترياً، وبقيمة صافية شاملة التكلفة والتأمين والشحن بلغت 101 600 دولار أمريكي. وقد كانت الخسارة التي بلغت نسبتها 0.6 في المائة قليلة مقارنة بقيمة مجموع السلع التي تم تناولها وقدرها 18 مليون دولار. وأكبر الخسائر حدثت في الزيوت النباتية لأن المواد المعيبة أصبحت رديئة. ولمعالجة هذا المشكل، نظر المكتب القطري في باكستان في مسألة نقل الزيوت النباتية في حاويات، وإجراء خصم للفواتير بالنسبة لشركات النقل التي توزع مواد معيبة بها ضرر، وتعزيز المنافسة بين موردي الخدمة، وتوقعات السلع لنلا يطول الأمد على السلع المخزنة.



59- تكبدت لآو خسائر في السلع بعد تسليمها بلغت 311 طنا متريا، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 9 328 طنا متريا، وقيمة صافية شاملة التكلفة والتأمين والشحن تبلغ 71 550 دولارا. وقد كانت الخسارة التي بلغت نسبتها 3 في المائة كبيرة مقارنة بقيمة مجموع السلع التي تم تناولها وقدرها 2 مليون دولار. ويعزى هذا بشكل كبير إلى إتلاف معتمد لكمية 257 طنا متريا من خليط الذرة والصويا، لم يلب مواصفات الاستهلاك البشري. وفي هذه الحالة، أوقف المكتب القطري على الفور جميع الاستعمالات وسعى إلى تحديد الأسباب. وتم استشارة الموردين الأصليين وأكدت التجارب المستقلة أن السلع تتضمن مستويات عالية من الحديد، وأن الرقم الهيدروجيني (PH) يفوق بكثير الحد المقبول؛ وأكد الأخصائيون في مجال الأغذية أنه لا يمكن أن يتناول الأطفال هذه السلع. ويجري مطالبة الموردين بتقديم كميات بديلة.

الخسائر التي لحقت بالسلع في فترات سابقة وأعلن عنها للمرة الأولى في الفترة موضوع التقرير

60- تم الإبلاغ للمرة الأولى هذا العام عن ما مجموعه 11 حالة من الخسائر لحقت بالسلع في 5 بلدان. وبلغ مجموع الخسائر 109 أطنان مترية، أي 0.2 في المائة من القيمة التي تم تناولها في هذه العمليات؛ وكان معظم خسائر البلدان فرادى صغيرا. وقد وقعت هذه الخسائر في إريتريا، ومدغشقر، والنيجر، وصربيا والجبل الأسود، وسري لانكا. وشملت الخسائر الأرز والبقول والذرة والزيوت النباتية والقمح ودقيق القمح والسكر؛ ويعزى معظم هذه الخسائر إلى سوء المناولة.

متابعة الخسائر التي كانت تجرى تحقيقات بشأنها أثناء فترات التقارير السابقة

61- كما ورد سابقا في تقرير عام 2002، فإن الخسائر التي لا يزال البرنامج يتحقق بشأنها أبلغ عنها في تسعة بلدان هي أرمينيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وإثيوبيا، ولاو، ومدغشقر، وموزامبيق، وزامبيا.

62- نتيجة للاستعراض، لم تتكبد أرمينيا والسلفادور وإثيوبيا ولاو وزامبيا خسائر إضافية طيلة عام 2002.

63- تكبدت جمهورية أفريقيا الوسطى خسائر في عام 2002 قدرها 22 طنا متريا من خليط الذرة، والصويا، ومسحوق الذرة، والفاصوليا الصفراء المشقوقة، والملح. وأوقف المكتب القطري جميع الأنشطة مع الشركاء المنفذين المسؤولين عن ذلك واتخذت إجراءات تأديبية في حق المسؤولين في وزارة التعليم ممن سرقوا الأغذية من روض الأطفال.

64- تعرض طن متري واحد للتهب في الجمهورية الدومينيكية من أحد المستودعات الحكومية التي كان يستخدمها البرنامج مؤقتا. ولم يستخدم المكتب القطري ذلك المستودع بعد ذلك.

65- عرفت مدغشقر خسائر بلغت 5 أطنان مترية من الأرز والزيوت النباتية خلال عام 2002 نتيجة سوء مناولة السلع. وعين المكتب القطري موظفا مكلفا بالإمداد للإشراف على مستودع توامازينا وعمليات الميناء، ويقوم بخصم قيمة الخسائر الناجمة عن الإهمال من فواتير شركات النقل.

66- أجرى موظفو النظراء الحكوميين تحقيقات حكومية في موزامبيق بعد أعمال نهب في عام 2002 بشأن 17 طنا متريا من الذرة في مقاطعة زومبو بإقليم تيتي؛ واتخذت السلطات الإجراءات لئلا تحدث عمال نهب مستقبلا. ومن أجل الحد من الخسائر في السلع بوجه عام، وضع المكتب القطري نظاما لرصد بوالص المرور، وموقعا نموذجيا لرصد عمليات التوزيع



التي ينفذها الشركاء المنفذون على مستوى نقطة التوزيع الأخيرة. وعُين مراقب مستقل في كل مستودع لفحص السلع وتأمين أبواب المستودعات. وتم فصل المسؤوليات في بعض المستودعات، ووضعت وحدات مختلفة مسؤولة عن مناولة السلع وعن التوثيق والتخزين. ويقوم الآن مساعد يُعنى بمراقبة نوعية السلع بإجراء تقييم للسلع والمستودعات بالإضافة إلى إدارة العمر التخزيني للسلع والتأكد من تطبيق مبدأ الوارد أولاً يصرف أولاً. وترسل في كل شهر تقارير عن حصر السلع المخزنة في المستودعات، مرفقة بالتقرير الشهري عن الخسائر التي تحدث في المستودعات، إلى المكتب الرئيسي في مابوتو لإعداد تقرير المكتب القطري الشهري الموحد عن الخسائر في المستودعات. ولا تُسدد فواتير النقل وموردي الخدمات ما لم تدخل الخسائر في نظام كومباس ويتم استردادها.

الخسائر قيد التحقيق والتي سيجري متابعتها في التقارير القادمة

67- يجري البرنامج في الوقت الراهن تحقيقاً بشأن الخسائر في السلع في 9 بلدان وهي كمبوديا، وكوت ديفوار، وإريتريا، والهند، ونيبال، وسيراليون، واليمن، وزمبابوي. وسترد الحسابات المستحدثة لهذه الخسائر في التقارير القادمة.



الملحق الأول

خسائر السلع بعد تسليمها بحسب الأسباب الرئيسية للخسائر (2003/12/31 – 2003/1/1)		
الحصة من مجموع الخسائر (في المائة)	تقدير صافي القيمة شاملة التكاليف والتأمين للسلع (بملايين الدولارات)	
الخسائر الناجمة أساسا عن مشكلات في بلد المنشأ		
3.3	0.257	تلف مواد التغليف
3.6	0.271	تلف السلع الغذائية
1.0	0.079	غيرها
8.0	0.607	المجموع الفرعي
الخسائر الناجمة أساسا عن مشكلات في البلد المتلقي		
51.9	3.956	الصراعات الأهلية
9.4	0.715	السرقه/ الاختلاس
7.5	0.572	سوء المناولة
7.9	0.567	غيرها
4.9	0.374	إعادة التجهيز/إعادة التعبئة
2.6	0.196	رداءة ظروف التخزين أو طول مدته
6.6	0.501	الكوارث الطبيعية والحرائق
0.7	0.057	تجهيز السلع
0.5	0.039	التلف
92.0	6.977	المجموع الفرعي
100.0	7.584	المجموع، لكل الأسباب



الملحق الثاني

خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب نوع السلعة (2003/12/31 – 2003/1/1)			
السلع	الخسارة كنسبة مئوية من صافي قيمة السلع المناولة، شاملة التكاليف والشحن والمناولة	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والشحن (بالدولار)	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والشحن (بالدولار)
الحبوب			
مسحوق الذرة	54.614 مليون	717 150	1.3
قمح بلغاري	20.939 مليون	444 350	2.1
الذرة	175.380 مليون	361 300	0.2
الأرز	137.437 مليون	274 800	0.2
القمح	358.918 مليون	262 750	0.1
دقيق القمح	129.557 مليون	159 300	0.1
السرغوم	28.557 مليون	17 100	0.1
حبوب أخرى	0.066 مليون	0	0.0
الزيوت والدهون			
الزيوت النباتية	244.883 مليون	2 083 650	0.9
دهون أخرى	82.439 مليون	178 500	0.2
منتجات الألبان			
اللبن الكامل الدسم المجفف	129.987 مليون	190 300	0.1
اللبن المقشود المجفف المقوى	18.210 مليون	90 300	0.5
الألبان الأخرى	33.978 مليون	26 950	0.1
البقول			
الفاصوليا	42.216 مليون	317 450	0.8
البازلاء	102.707 مليون	256 250	0.2
العدس	37.990 مليون	34 050	0.1
حبوب بقلية أخرى	32.529 مليون	755 100	2.3
غيرها			
لبن الذرة بالصويا والقمح بالصويا	1.837 مليون	580 200	31.6
خليط الذرة بالصويا والقمح بالصويا	80.985 مليون	571 450	0.7
السكر	42.159 مليون	179 100	0.4
الأسماك واللحوم المعلبة	29.821 مليون	14 650	لا تُذكر
الملح	2.033 مليون	10 250	0.5
البسكويت	6.494 مليون	9 950	0.2
الفافا، وليكونا فالالا وإندياميك	4.826 مليون	1 250	لا تُذكر
سلع متنوعة	60.374 مليون	48 950	0.1
جميع السلع	1.859 مليار	7.584 مليون	0.4





الملحق الثالث - خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2003/12/31 - 2003/1/1)

القيمة (بالدولار)	النسبة المئوية	الخسائر السلعية البالغة 2 في المائة أو أكثر من الكميات المعنولة في كل مشروع (الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار فقط)		القيمة المئوية	الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المعنولة	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والتشحن (بالدولار)	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والتشحن (بملايين الدولارات)	البلد المتلقي
		السلعة	المعنولة					
				0.2	35 800	16 104	بوروندي	
				0.1	27 050	22 784	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
				0.6	16 250	2 838	جمهورية الكونغو	
				لا تتكرر	> 1 000	2 854	جيبوتي	
				0.2	60 300	35 279	إريتريا	
				لا تتكرر	51 300	143 642	إثيوبيا	
				0.2	39 750	17 842	كينيا	
				لا تتكرر	3 900	9 539	رواندا	
				0.1	4 600	3 263	الصومال	
190 450	54.4	الزيوت النباتية		0.6	291 200	45 939	السودان	
				0.1	41 600	30 541	تنزانيا	
				0.1	29 750	31 760	أوغندا	
				0.2	602 500	362 385	مجموع إقليم وسط وشرق أفريقيا	
							إقليم الجنوب الأفريقي	
				0.1	71 050	48 285	أنغولا	
				0.1	7 300	12 023	ليسوتو	
26 550	2.7	خليط الذرة والصويا		0.9	39 050	4 606	مدغشقر	
38 600	7.7	مسحوق الذرة		0.8	270 450	34 985	ملاوي	
				0.1	29 600	28 613	موزمبيق	
				0.5	5 150	1 143	ناميبيا	
	5.8			0.2	11 850	5 135	سوازيلند	



الملحق الثالث - خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2003/12/31 - 2003/1/1)

القيمة (بالدولار)	النسبة المئوية	الخسائر السلعية البالغة 2 في المائة أو أكثر من الكميات المعنولة في كل مشروع (الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار فقط)		القيمة المئوية	الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المعنولة	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والتشحن (بالدولار)	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والتشحن (بملايين الدولارات)	البلد المتلقي
		المعولة	المسلمة					
				0.1	49 000	36 884		زامبيا
38 800	2.4	مسحوق الذرة		0.6	442 550	77 972		زيمبابوي
				0.4	926 000	249 646		المجموع - إقليم الجنوب الأفريقي
								إقليم شرق أفريقيا
				0.2	4 950	2 719		بنين
				0.1	5 450	6 169		بوركينافاسو
				0.1	2 600	2 271		الكاميرون
				0.2	3 800	1 793		الرأس الأخضر
124 650	35.1	مسحوق الذرة		27.3	447 100	1 639		جمهورية أفريقيا الوسطى
95 450	42.1	خليط الذرة والصويا						
37 050	80.5	السكر						
1 11 450	37.4	مسحوق الذرة						
				0.1	3 300	3 488		تشاد
				0.2	16 800	7 375		كوت ديفوار
				لا تتكرر	> 1000	0.016		غابون
				0.3	6 000	2.286		غامبيا
				1.9	43 850	2.259		غانا
				0.1	11 450	9.383		غينيا
				لا تتكرر	> 1000	1.532		غينيا بيساو
124 500	70.2	فاصوليا صفراء مشقوقة		16.7	2 525 500	15 154		ليبيريا
93 200	56.9	مسحوق الذرة						
355 750	20.1	قمح بلغاري						



الملحق الثالث - خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2003/12/31 - 2003/1/1)

القيمة (بالدولار)	النسبة المئوية	الخسائر السلعية البالغة 2 في المائة أو أكثر من الكميات المتأولة في كل مشروع (الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار فقط)		الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المتأولة	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والتشحن (بالدولار)	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والتشحن (بملايين الدولارات)	البلد المتلقي
		السلعة	المعيار				
104 750	30.5	الزيتون التيبالية					
91 350	59.1	فاصوليا صفراء مشقوقة					
90 850	2.3	مسحوق الذرة					
220 000	51.7	خليط الذرة والصويا					
918 350	40.4	الزيتون التيبالية					
467 700	37.9	فاصوليا صفراء مشقوقة		0.1	3 850	4 557	مالي
45 250	3.5	الزيتون التيبالية		0.5	79 550	15 061	موريتانيا
				لا تُذكر	> 1 000	3 470	النيجر
				1.1	5 000	0 445	سان تومي وبرينسيبي
				لا تُذكر	> 1 000	5 696	السنغال
				0.7	94 000	14 474	سيراليون
				3.3	3 275 200	99 787	مجموع إقليم غرب أفريقيا
							إقليم آسيا
				لا تُذكر	8 300	36 479	بنغلاديش
				0.1	3 200	4 676	بوتان
				لا تُذكر	5 300	12 689	كامبوديا
				0.1	11 400	14 944	الصين
				0.1	7 200	9 069	الهند
				0.3	66 300	21 955	أندونيسيا



الملحق الثالث - خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2003/12/31 - 2003/1/1)

القيمة (بالدولار)	النسبة المئوية	الخسائر السلعية البالغة 2 في المائة أو أكثر من الكميات المتداولة في كل مشروع (الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار فقط)		الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المتداولة	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والتشحن (بالدولار)	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والتشحن (بملايين الدولارات)	البلد المتلقي
		السلعة	المعولة				
				0.1	92 900	75 605	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
62 800	14.2	خليط الذرة بالصويا		3.0	71 550	2 390	لاو
				0.1	> 1 000	1 396	ميانمار
				0.2	23 850	14 474	نيبال
				0.1	5 900	5 757	سري لانكا
				لا تتكرر	> 1 000	0.496	تيمور الشرقية
				0.1	297 900	199.930	مجموع إقليم آسيا
البحر المتوسط والشرق الأوسط ووسط آسيا							
				0.1	46 550	62 286	أفغانستان
				0.4	27 800	7 321	الجزائر
				لا تتكرر	> 1 000	0.923	مصر
				0.1	5 500	6.001	إيران
571 700	62.4	خليط القمح بالصويا		0.2	1 690 600	740 348	العراق
1 19 850	76.5	السكر					
239 650	72.2	فاصوليا					
				لا تتكرر	> 1 000	1.226	الأردن
				1.3	14 600	1.163	المغرب
				لا تتكرر	2 950	13.592	الأراضي الفلسطينية المحتلة
53 100	3.7	الزيوت النباتية		0.6	101 600	18.481	باكستان
				0.3	2 900	1.139	سوريا



الملحق الثالث - خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2003/12/31 - 2003/1/1)

القيمة (بالدولار)	النسبة المئوية	الخسائر السلعية البالغة 2 في المائة أو أكثر من الكميات المتأولة في كل مشروع (الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار فقط)		القيمة المتأولة	الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المتأولة	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والشحن (بالدولار)	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والشحن (بملايين الدولارات)	البلد المتلقي
		القيمة	النسبة المئوية					
					0.1	17 650	19 162	طاجيكستان
					0.4	31 450	7 279	البنين
					0.2	1 943 600	878,921	مجموع البحر المتوسط والشرق الأوسط ووسط آسيا
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي								
					0.7	19 400	2 698	بوليفيا
					0.1	2 350	2 530	كولومبيا
					لا تنكر	> 1 000	2.749	كوبا
					لا تنكر	> 1 000	0.969	الجمهورية الدومينيكية
					لا تنكر	> 1 000	1.128	إكوادور
					0.1	1 750	3.305	السلفادور
					0.1	2 550	4.810	غواتيمالا
					0.5	19 000	3.835	هايتي
					0.4	26 000	6 014	هندراس
94 350	24.2			الزيوت النباتية	4.5	371 550	8.334	نيكاراغوا
246 500	14.7			الزيوت النباتية				
					لا تنكر	> 1 000	2 706	بيرو
					1.1	446 600	39 078	مجموع إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
إقليم أوروبا الشرقية								
					0.3	4 850	1.865	ألبانيا
					لا تنكر	> 1 000	5.126	أرمينيا
					لا تنكر	> 1 000	4.685	أذربيجان

الملحق الثالث - خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2003/12/31 - 2003/1/1)

القيمة (بالدولار)	النسبة المئوية	الخسائر السلعية البالغة 2 في المائة أو أكثر من الكميات المتأولة في كل مشروع (الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار فقط)		الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المتأولة	تقدير صافي قيمة الخسارة شاملة التأمين والشحن (بالدولار)	تقدير صافي قيمة الخسارة والشحن (بملايين الدولارات)	البلد المتلقي
		السلعة	المعيار				
68 500	5.2		دقيق القمح	1.6	77 250	4.849	جورجيا
				0.2	13 000	7.851	الاتحاد الروسي
				0.3	13 650	5.409	يوغوسلافيا
				0.4	110 785	29 785	مجموع إقليم أوروبا الشرقية
				0.41	7 584	1.859	مجموع جميع المناطق



الملحق الرابع

الجهود الإقليمية للحد بأقصى درجة من الخسائر في السلع بعد تسليمها في البرنامج

- 1- قدم كل مكتب إقليمي خطة عمل سنوية على أساس النتائج؛ وتتضمن أهدافها رصد الخسائر في السلع بعد تسليمها. وفي إطار مبادرة البرنامج لتحقيق اللامركزية، يقدم موظفو الإمداد الإقليميون الدعم للمكاتب القطرية في جميع المسائل المتعلقة بالإمداد، بما في ذلك الخسائر في السلع بعد تسليمها. ويعقد عادة كل مكتب إقليمي اجتماعا سنويا عن الإمداد مع شعبة البرنامج للنقل والاستعداد للطوارئ والتصدي لها حيث تُناقش مسائل إدارة السلع. ويساهم هذا بشكل كبير في إذكاء الوعي باحتواء الخسائر التي تلحق بالسلع بعد تسليمها.
- 2- اتخذ المكتب الإقليمي في آسيا عددا من المبادرات للحد من خسائر ما بعد التسليم في المكاتب القطرية. وأجريت عمليات شراء إضافية على الصعيد المحلي لضمان استلام السلع في الوقت المناسب والحد من ضرورة تمديد مدة التخزين؛ وانخفض حجم الخسائر الناجمة عن سوء أوضاع المستودعات. وقد ساهمت الشحنات المجزأة للمشترين المحلية في مواصلة تحسين الوضع، مما سمح للمكاتب القطرية في أندونيسيا ونيبال وسري لانكا بتلقي كميات محدودة من السلع. وحث المكتب الإقليمي على إجراء تحسينات على نوعية وتغليف الأغذية لاسيما في عقود الشراء المحلية والإقليمية. وتجري تقييمات مراقبة النوعية في كل أنحاء المنطقة.
- 3- وأعيد تنظيم عملية الإمداد في المنطقة، مع منح اختصاصات محدثة لموظفي الإمداد في المكتب الإقليمي لضمان زيادة المساءلة والمسؤولية على جميع المستويات في سلسلة إدارة السلع. وتوسعت تغطية نظام كومباس لتشمل سلسلة حركة السلع إلى نقطة المستفيدين، وشُرع في تنفيذ كومباس 2.0. وقام موظف كومباس الإقليمي بمهام الرصد والإشراف والتدريب وبناء قدرات موظفي البرنامج والحكومة والشركاء المنفذين في المنظمات غير الحكومية طيلة عام 2003؛ مما عزز فعالية النظام، وطوّر إدارة السلع والمساءلة. ونُظمت ورش عمل عن المستودعات للنظر في الحكوميين والشركات الخاصة، مع مراعاة تامة لمبدأ الوارد أولا يصرف أولا في مجال إدارة السلع. وترجمت كتيبات إلى اللغات المحلية في بنغلاديش ولاو ونيبال يُستعان بها كمراجع. وطوّرت نظم توزيع الأغذية، وأنشأت مستودعات ريفية تزود المناطق النائية بالخدمات في بوتان ولاو، حيث يتعذر الوصول إلى نقاط التوزيع لفترات طويلة. وفي كمبوديا، تم الاستعانة بخدمات شركات تجارية للقيام بأنشطة التدخين ومكافحة الآفات وتأمين المستودعات. وتمت مراجعة عقود النقل لتوضيح تماما مسؤولية شركات النقل. وتم توفير المعدات اللازمة لجميع مستودعات شركاء الحكومة والمنظمات غير الحكومية، من قبيل الموازين والمنصات النقالة وأجهزة إطفاء الحريق. وتم تحسين المستودعات في داخل البلد، وعقدت الحكومات المضيفة العزم على إعادة تجديد المستودعات.
- 4- اتخذ المكتب الإقليمي لإقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط ووسط آسيا مبادرات لمعالجة الخسائر في السلع بعد تسليمها. وتلقى الشركاء المنفذون تدريبا في مجال إدارة المستودعات في عام 2003، وخاصة في الجزائر والمغرب وإيران وسوريا وطاجيكستان. واستعرضت المكاتب الإقليمية في أفغانستان وباكستان الإجراءات القائمة ونماذج النقل، مثل: (1) توزيع الزيوت النباتية في حاويات؛ (2) رصد دقيق لأنشطة التعبئة بالمواني؛ (3) إجراء خصومات من فواتير شركات النقل التي تسلم طرودا بها ضرر؛ (4) تعزيز المناقشة بين موردي الخدمة لئلا تحدث خسائر عند العبور، (5) التنسيق بين وحدات السلع قيد التسليم والإمداد في مجال إدارة إمداد السلع؛ (6) توقعات السلع لئلا يطول الأمد على السلع المخزنة. وقام المكتب الإقليمي في طاجيكستان بما يلي: (1) التدريب في مجال مناولة السلع؛ (2) عمليات مراجعة منتظمة لمطابقة المخزون؛ (3) تحسين عقود النقل التي تنص على فرض جزاءات عن وقوع خسارة أو تأخير؛ (4) تصميم قاعدة بيانات خاصة بالعمر التخزيني للسلع؛ (5) التدخين في الوقت المناسب؛ (6) صيانة المستودعات والأدوات؛ (7) تحديث خطط التوزيع. وقد تصدت حكومة طاجيكستان لمسألة الخسائر في السلع عند العبور الناجمة عن السرقة المنظمة على الحدود بين طاجيكستان وأوزبكستان، وعززت الإجراءات الأمنية على طول الطريق، كما اتخذ المكتب الإقليمي في اليمن عدة تدابير للحد من الخسائر، ومنها على سبيل المثال: (1) إجراء رصد دقيق لعمليات النقل، وخصم العجز في الشحنات من فواتير النقل؛ (2) الوقف الفوري لجميع عمليات التوزيع بدون إذن؛ (3) التدريب على تحسين إدارة المستودعات؛ (4) اتخاذ تدابير تصحيحية من قبيل إعادة تركيب الحاويات ذات النوعية السيئة، ورصد تواريخ انتهاء صلاحية الأغذية وتدخين المستودعات.



- 5- نفذ المكتب الإقليمي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الإجراءات التالية للحد من الخسائر إلى أدنى حد ممكن: (1) قام المكتب الإقليمي بنشر موظف رفيع المستوى يُعنى بالإمداد، ومساعد إمداد السلع، وموظف مكلف بنظام كومباس وموظفين إضافيين في وحدة المشتريات الغذائية؛ (2) تلقى الموظفون الجدد المعينون بالإمداد والسلع قيد التسليم تدريباً وعقد اجتماع إقليمي عن الإمداد في بنما في عام 2003؛ (3) أجرى مكتب الإمداد الإقليمي بعثات متابعة في كولومبيا وغواتيمالا وهابتي؛ (4) خضع الموظفون الحكوميون في السلفادور لتدريب على تقنيات حفظ الأغذية؛ (5) تم شراء معدات لتلبية الاحتياجات في إدارة الأغذية والتخزين؛ (6) تقاسم الدروس المستفادة من الحريق الذي نشب في مستودع ليون بنيكارغوا مع موظفي الإمداد؛ (7) نشر موظفي الإمداد في كولومبيا والإكوادور؛ (8) تقاسم الخبرة المكتسبة من وصول 5 000 طن متري من الذرة العفنة مع موظفي الإمداد (أعدت الجهات المانحة أيضاً النظر في نوعية الحبوب المرسلة كمعونة غذائية).
- 6- لم يأل المكتب الإقليمي في وسط أفريقيا جهداً في الحد من خسائر ما بعد تسليم السلع. وقد مكنت البحوث التي أجرتها شركات الصحة النباتية وحماية النباتات في بنن من الاستعانة بالجهات المتعاقدة الخاصة. وصمّم برنامج تدخين بشكل منظم. وتم التعاقد مع الجماعات النسائية على الصعيد المحلي لتنظيف المستودعات. وأجرت شركة خاصة مراجعة فعلية للمخزونات من السلع في الميناء ونقاط التسليم الأمامية.
- 7- اتخذت وحدة الإمداد في المكتب الإقليمي بسيراليون، استناداً إلى الدروس المستفادة عام 2002، مبادرة "الوجستيات النوعية التامة" الرامية إلى تحسين خدمات دعم الإمداد، وتقادي تكبد خسائر، والحد من التكاليف وتمكين الموظفين المحليين. وتضمنت التدابير المحددة لتجنب حدوث خسائر ما يلي: (1) إدخال تحسينات على عملية سلسلة الإمداد، مما أفضى إلى إجراءات تشغيلية موحدة، وتدريب الموظفين، وتطوير رصد تسلّم السلع وتخزينها وإرسالها وتوزيعها؛ (2) التحقق شهرياً من بيانات نظام كومباس ومطابقتها بسجلات المستودعات؛ (3) إجراء تحقيق فوري في ادعاءات تحويل مسار السلع؛ (4) التدريب في مجال إدارة المستودعات لصالح 120 موظفاً في البرنامج وموظفي النظراء الحكوميين والشركاء المنفذين؛ (5) القيام بتدخين المستودعات بشكل منظم؛ (6) فرض جزاءات على شركات النقل والأمن بشأن الخسائر الناجمة عن الإهمال؛ (7) تطبيق نظام الوارد أولاً يصرف أولاً على جميع المستودعات لتقليل الخسائر المتصلة بتخزين السلع بقدر الإمكان. وقد وقع الاختيار على سيراليون في عام 2003 لاستهلال الترتيبات الجديدة التي وافقت عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي يعتبر البرنامج مسؤولاً في إطارها عن إدارة الأغذية حتى نقطة التوزيع الأخيرة (وفي هذه الحالة، مخيمات اللاجئين في ليبيريا). واتخذ عدد من المبادرات أيضاً لضمان وصول الأغذية إلى المستفيدين المعنيين.
- 8- اتخذ المكتب الإقليمي في موريتانيا إجراءات تتعلق بإدارة الأغذية بهدف تقليل حجم الخسائر، وهذه الإجراءات هي: (1) جعل المنظمات غير الحكومية شريكاً في توزيع الأغذية - وقد عملت المنظمة الدولية للرؤية العالمية، والاتحاد اللوثيري العالمي والمركز الأفريقي لتسوية المنازعات على نحو بناء وأكسفاً بوصفها جهات شريكة منفذة فيما يخص عمليات الطوارئ، وشاركت في تقييمات الاحتياجات، وتحديد المستفيدين، والرصد والتدريب في مجال توزيع الأغذية على مستوى القرى وكفالة مشاركة المرأة في الإدارة بفعالية؛ (2) قام البرنامج بإنشاء وتشغيل أسطول من الشاحنات وحث على إتباع خيارات النقل المحلي الأخرى من أجل خفض التكاليف وتقديم خدمات أفضل؛ (3) يقتصر تخزين السلع الآن على المستودعات المركزية والإقليمية في نواكشوط، حيث يمكن نقل الأغذية مباشرة إلى المستفيدين؛ (4) انضم إلى ثلاثة من متطوعي الأمم المتحدة مراقبون في مجال الأغذية للعمل مع النظراء الحكوميين والشركاء المنفذين ولمرافقة الشاحنات المتوجهة إلى نقاط التوزيع النهائية؛ (5) تلقى جميع حراس المخازن الحكومية تدريباً في مجال إدارة المستودعات؛ (6) تُجرى الآن كل شهر عمليات جرد لجميع المستودعات وتنفذ عمليات رصد منظم ضماناً لتخزين السلع تخزيناً لائقاً.
- 9- اتخذ في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، التي تضم بنن والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغانا وسانت تومي وبرينسيبي، عدد من المبادرات خلال عام 2003 للتصدي للخسائر في السلع. وأجري تدريب في مجال إدارة المستودعات في المنطقة برمتها، مما عزز أهمية نظام الوارد أولاً يصرف أولاً لإدارة الأغذية، والحاجة إلى توفير التدخين والأمن. وُظم اجتماع إقليمي في دوالا، الكاميرون عن الإمداد تطرق إلى مسائل مثل التعاقد على عمليات الميناء والنقل البري. وأدى ذلك إلى نقل الأغذية داخلياً، وتسليمها إلى شركات العبور الخاصة التي تحكمها اتفاقات الوكالات، في معظم البلدان. ونظام كومباس يُنفذ الآن في جميع البلدان ما عدا جمهورية أفريقيا الوسطى وسانت تومي وبرينسيبي. وقد منح المكتب القطري في تشاد جائزة مالية للتفوق في إدارة المستودعات ظفر بها الموظفون؛ وقد جمعت قيمة الجائزة المالية من التبرعات الشخصية لموظفي الإمداد في البرنامج في نجامينا.



10- اتخذ المكتب الإقليمي في الجنوب الأفريقي عددا من المبادرات للحد من الخسائر. وأجرى المكتب الإقليمي في أنغولا تدريباً في مجال إدارة وتدخين السلع لمراقبي التخزين في المكاتب الفرعية وموظفي الإمداد، مما ساهم في تعزيز إجراءات مناولة الشحنات وتطبيق طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً. ويتم الآن تشجيع إجراء عمليات جرد فعلي وعمليات جرد يومية في جميع المستودعات. وتوجد نقطة توزيع واحدة فقط في سوازيلند، وهو بلد غير ساحلي يتلقى الأغذية عبر ممرين رئيسيين؛ الأمر الذي يقلص من حجم الخسائر لأن الشحنات يتسلمها دائماً موظفو البرنامج. وتقع على مراقبي المعونة الغذائية مسؤولية الفحص وإعداد التقارير الشهرية عن مستودعات الشركاء المنفذين. ويتم تتبع الأغذية أيضاً حتى نقطة التوزيع الأخيرة من خلال التقارير الشهرية عن تخزين السلع للشركاء المنفذين والتقارير عن حركة السلع، التي تُدرج في نظام كومباس. وعيّن المكتب الإقليمي في زامبيا موظفاً مكلفاً بالسلع قيد التسليم في عام 2003، مما ساهم في تحسين إدارة مخزونات الأغذية، والطلبات، والقروض والسلف.

11- يوفر إقليم شرق ووسط أفريقيا ثلثي احتياجات أفريقيا من الأغذية. واتخذ عدد من المبادرات في المنطقة خلال عام 2003 لتحسين مناولة السلع وتقليص حجم الخسائر. وعقد المكتب الإقليمي ست ورش عمل لتطوير فعالية ونوعية البيانات في 100 موقع من مواقع كومباس. ويتيح النظام الآن معلومات موثوقة عن السلع المخزنة وحركتها وتخزينها ونقلها ومناولتها والخسائر التي تتكبدها وتوريدها وعمليات توزيعها. ويبين تقرير كومباس عمر السلع ويبرز السلع التي اقترب تاريخ انتهاء صلاحيتها. ونظم المكتب الإقليمي أيضاً ورشة عمل في مجال التدريب على النقل البري في أواخر عام 2003، شارك فيها 25 موظف إمداد من المكاتب القطرية والمكتب الإقليمي ونظم تدريب في مجال المستودعات في إريتريا وجمهورية الكونغو والسودان. وتُفذت في عام 2003 التوصيات الصادرة في كينيا خلال عام 2002 لمكافحة الآفات على نحو أفضل، بما في ذلك تحسين المواصفات من أجل تدخين الأغذية، وتخزينها وإدارتها.

12- نفذ المكتب الإقليمي في شرق أوروبا عددا من المبادرات من أجل الحد من الخسائر في السلع بعد تسليمها. وتُخصم بانتظام قيمة الخسائر، شاملة التكلفة والتأمين والشحن، المتكبدة خلال النقل الأولي والثانوي من فواتير شركات النقل، أو تسترد. ويواصل مراقبو المعونة الغذائية في البرنامج التأكد من ورود التقارير عن توزيع الأغذية من الشركاء المنفذين. وتم تركيب نظام كومباس في جميع نقاط التسليم الأمامية وموانئ الدخول.

